Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss
AJSS

The Federal Republic of Somalia's Counterterrorism Policy: An Analytical Study

سياسة جمهورية الصومال الفيدرالية في مكافحة الإرهاب: دراسة تحليلية

عبد الرحمن معلم عبد الله هلولة*، طارق محمد سليمان محمد
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Abdul Rahman Muallem Abdullah Haloula*, Tarig Mohamed Suliman Muhamed
Naif Arab University for Security Sciences, Kingdom of Saudi Arabia

Received 15 Oct. 2024; accepted 07 Jan. 2025; available Online 24 Jun. 2025.

Abstract

This study examines the Federal Republic of Somalia's counter-terrorism policy by highlighting the increasing terrorist attacks that pose significant threats to the state's security, economy, and governance. It provides an overview of the main terrorist groups in Somalia and their ideological orientations. The study also evaluates the laws and policies implemented to address these threats and assesses their effectiveness. The study employs a descriptive and inductive methodology to analyze the impact of terrorist groups on the Federal Republic of Somalia and evaluate the role of the federal government in addressing this challenge. The findings reveal that the counter-terrorism laws and regulations have mitigated the influence of terrorist movements in Somalia. The study recommends the urgent formulation of a comprehensive counter-terrorism strategy for the Federal Republic of Somalia to eradicate terrorism as swiftly as possible.

Keywords: *security studies, counterterrorism, politics, Federal Republic of Somalia, terrorist groups*

المستخلص

تناولت هذه الدراسة سياسة جمهورية الصومال الفيدرالية في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تسليط الضوء على الهجمات الإرهابية المتزايدة التي شكلت تهديدات خطيرة للدولة واقتصادها وسياساتها. واستعرضت أهم الجماعات الإرهابية في جمهورية الصومال الفيدرالية واتجاهاتها الفكرية، كما تناولت الدراسة القوانين والسياسات المتبعة لمواجهة هذه التهديدات وفاعليتها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي بهدف الوقوف على تأثير الجماعات الإرهابية على جمهورية الصومال الفيدرالية، وتقييم دور الحكومة الفيدرالية في مواجهته. وقد توصلت الدراسة إلى أن قوانين وأنظمة مكافحة الإرهاب حدت من تأثير الحركات الإرهابية في جمهورية الصومال الفيدرالية، وأوصت بضرورة العمل على صياغة إستراتيجية خاصة بمكافحة الإرهاب في جمهورية الصومال الفيدرالية بهدف القضاء عليه في أسرع وقت ممكن.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، مكافحة الإرهاب، السياسة، جمهورية الصومال الفيدرالية، الجماعات الإرهابية

* Corresponding Author: *Abdul Rahman Muallem Abdullah Haloula*
Email:abdirahmanjowhari63@gmail.com

doi:10.26735/PRIU9735

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2025. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

أصبح الإرهاب تهديدًا خطيرًا لأمن الدول والمجتمعات في ظل التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة، وتضاؤل الموارد والرغبة في التفوق على الآخرين، والصراع الطبقي والعرقي الدائر في أجزاء متعددة من العالم؛ حيث تستغل الجماعات والتنظيمات الإرهابية الظروف السابقة جنبًا إلى جنب مع سوء الأحوال الاقتصادية، ونقص الوعي لدى الشباب لتجنيدهم واعتناقهم الفكر المنحرف، وتنفيذ عمليات إرهابية متنوعة تهدد الأمن والاستقرار.

ويمثل الإرهاب تحديًا خطيرًا لما يخلفه من آثار مدمرة، فهو جريمة لا تقتصر على استهداف فئة محددة، بل تمتد أضراره لتطول جميع أفراد المجتمع بلا استثناء، حيث يتسبب في إزهاق أرواح الأبرياء وتدمير الممتلكات وتقويض سيادة الدولة والقانون، كما يؤثر على الاستقرار السياسي للدول. وتؤدي العمليات التي تنفذها الجماعات الإرهابية إلى زعزعة استقرار الدول، وعرقلة المشاريع التنموية، واستهداف منشآتها، إضافة إلى استهداف القيم الأساسية للمجتمعات، ومن الملاحظ أن العمليات الإرهابية باتت تدار من قبل تنظيمات كبرى واسعة الانتشار، ولها العديد من العلاقات الدولية والإقليمية.

وعلى الرغم من الطابع العنيف للجماعات الإرهابية فإنها غالبًا ما يكون لها موارد اجتماعية معينة تتمثل في التأييد الشعبي في بعض المناطق ، كما أنها تمتلك موارد مادية وبشرية وأحيانًا سياسية من خلال إدارتها لأقاليم معينة، وعليه يمكن التعامل مع الجماعات الإرهابية بأنها الفاعل من غير الدولة الذي يستخدم العنف ومن ثم فهي عبارة عن جماعات منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها. (إمام، 2014، ص.72)

مكافحة ظاهرة الإرهاب والتصدي لها تتطلب تضافر جهود مختلف مؤسسات المجتمع، مع تحقيق التعاون والتنسيق بينها للحد من انتشار هذه الظاهرة، والتغلب على تداعياتها. وتؤدي الأجهزة الأمنية، والإعلامية، والاجتماعية، والقضائية، والمؤسسات الدينية أدوارًا محورية في تقليص تأثير الإرهاب.

وتظل المواجهة الفعلية للإرهاب عند وقوعه مهمة أمنية بالدرجة الأولى، تستدعي تخطيطًا أمنيًا متقدمًا وفعَّالًا لمواجهة أساليبه المتطورة؛ حيث بات الإرهاب يعتمد على أحدث التقنيات التكنولوجية؛ ومن ثم أصبح التخطيط الدقيق أمرًا جوهريًا لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية؛ مما ساعدها في وضع خطط استباقية للمواجهة والتنبؤ بالمخاطر، وذلك لتحقيق مفهوم الأمن الوقائي.

وتعدُّ جمهورية الصومال الفيدرالية من أكثر الدول التي تعرضت للعمليات الإرهابية ولنمو الجماعات الإرهابية داخل أراضيها؛ مما كان له انعكاسات سلبية على البلاد وأمنها وتطورها، كما أن الاضطرابات السياسية وانتشار القبلية والعشائرية والفساد النخبوي أدَّت دورًا مهمًّا في استشراء الأفكار والسلوكيات الإرهابية.

مشكلة الدراسة

عانت جمهورية الصومال الفيدرالية الهجمات الإرهابية المتمثلة في سلسلة من الانفجارات والاغتيالات التي أفضت إلى حالة من زعزعة الأمن والاستقرار، كما أدت إلى تدمير البنية التحتية للبلاد ونهب الأموال وترويع الآمنين؛ مما شكل خطرًا كبيرًا على الدولة ومواردها الاقتصادية وسيادتها السياسية، الأمر الذي دفع الحكومة الفيدرالية الصومالية إلى شن هجمات عنيفة ضد الإرهابيين وتحرير العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرتهم. واستمرت الحكومة في مواجهة الحركات الإرهابية بهدف تحرير جميع الأراضي الصومالية. وبجانب هذه العمليات العسكرية كان هنالك جهد موازٍ في تقنين السياسات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإصدار القوانين والتشريعات المناسبة، وعليه ألقت الدراسة الضوء على سياسة جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الإرهاب، من خلال استكشاف الأساليب والإستراتيجيات المعتمدة على أراضيها وعلى المستوى الإقليمي، وتعزيز التعاون المحلي والدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف.

تساؤلات الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ. ما أهم الجماعات الإرهابية في جمهورية الصومال الفيدرالية؟

ب. ما التحديات التي تواجه التخطيط الأمني في الدولة الفيدرالية الصومالية في مواجهة الإرهاب؟

ج. ما السياسات التي تتبعها الدولة الفيدرالية الصومالية في مواجهة الإرهاب؟

د. ما المقترحات لتعزيز سياسة الدولة الفيدرالية الصومالية للتصدي لظاهرة الإرهاب؟

أهمية الدراسة

استمدت هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال تعريفها لأبعاد جريمة الإرهاب في جمهورية الصومال الفيدرالية، والدور التي تقوم به الدولة في مواجهته، وتوضيح السياسة المستخدمة لتحقيق ذلك. كما تطرقت الدراسة إلى السياسات المُتَّبعة خاصة في ظل ارتفاع وتيرة الأحداث الإرهابية العالمية، ومن ثم تناولت الدراسة أهم طرق مواجهة الإرهاب في الدول، ومنها جمهورية الصومال الفيدرالية.

وتتمثل الأهمية العملية للدراسة فيما يمكن أن تقدمه النتائج التي توصلت إليها من إفادة لأصحاب القرار والمؤسسات المعنية بمكافحة ظاهرة الإرهاب في جمهورية الصومال الفيدرالية، والأجهزة الأمنية والتنفيذية العاملة في مجال مكافحة الإرهاب.

منهج الدراسة

اتبعت الورقة المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يعمل على وصف الظاهرة، والتعرف على الجوانب المحيطة بها، ويقوم بدراستها على أرض الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا أو كميًا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة، ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفًا رقميًا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى (عبيدات وآخرون، 2006 ، ص. 80).

مفاهيم الدراسة

مفهوم الإرهاب

قامت الحكومات والمنظمات الدولية بالعديد من الجهود في سبيل إيجاد تعريف موحد للإرهاب، إلا أنه إلى يومنا هذا لا يوجد تعريف رسمي معتمد يمكن الرجوع له والاعتماد عليه، وينشأ التفاوت في وجهات النظر حول الإرهاب من خلال الاختلاف حول مفاهيم مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها حسب المادة (21) من ميثاق الأمم المتحدة. وبند الإقصاء السياسي الذي يسعى للتمييز بين الممارسات المجرمة عادة عن ممارسة حق مقاومة الاستبداد، الأمر الذي يزيد من تعقيد التوصل إلى تعريف مشترك للإرهاب. كما تتجسد صعوبة الإجماع على تعريف موحد في تلك المنظورات والأحكام الأخلاقية والتحيزات والمصالح الجيوسياسية التي تقوم على أن ما يعتبره البعض إرهابيًّا قد يعتبره البعض الآخر مناضلًا في سبيل الحرية.

وعلى الرغم من التعريفات المختلفة للإرهاب فإن هنالك مبادئ مشتركة يمكن أن يعرف الإرهاب من خلالها على أنه العنف أو التهديد بالعنف الذي يرتكبه فاعلون غير حكوميين ضد اهداف غير مقاتلة بغية إحداث أثر نفساني لدى جمهور ما على نطاق أوسع من الحدث نفسه لأغراض سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو أيدلوجية. (حلف الناتو، 2020،ص11).

مفهوم السياسة

كلمة سياسة بالعربية لا تعبر عن المعنى الأصلي لكلمة Politics بالإنجليزية التي تعني المدنية، لذلك درج المفكرون السياسيون الذين تأثروا بفكر فلاسفة اليونان على استخدام مصطلحي العلم المدني أو السياسة المدنية Urban Politics للإشارة إلى العلوم السياسية، حيث إن ترجمة Urban تعني المدني أو الشيء المتعلق بالمدنية (مطر، 2018، ص. 6).

ويرى (زكريا، 2018، ص. 4) أن السياسة هي علم، وفن، وسلوك، وتدبير، وإرشاد أي حكمة عملية. وهذه المواصفات يجب أن تبرز في إطار الحكم والدولة. أي إن السياسة لا تجد حقيقتها إلا من خلال ممارسة السلطة عبر الوجود في الحكم . وكل ما يقع خارج دائرة الدولة، كتجسيد لهذه السلطة، يصبح مجرد سلوك ذاتي اجتماعي.

الجماعات الإرهابية

تعرف الجماعات الإرهابية بأنها تلك التي توظف حملات منظمة للعنف ضد أهداف مدنية من أجل التأثير في الجمهور الأوسع، والهدف الأساسي لهذا النوع من العنف هو إجبار الحكومة على تقديم تنازلات إلى أن تصل إلى حالة الهزيمة الكاملة. وهذا يعني أن استهداف المدنيين هو السمة المميزة للحركات الإرهابية. (البدري، 2021، ص. 111).

الفيدرالية في الصومال

وفقًا للنظام الفيدرالي في الصومال تتوافر الولايات الفيدرالية على حكومات كاملة الصلاحيات في تدبيرها للشأن المحلي؛ حيث تؤول للحكومة الاتحادية السلطات الأربعة المنصوص عليها في الدستور الصومالي المؤقت، كما تتولى جميع الشؤون المالية كتحصيل الضرائب، ووضع الميزانية الفيدرالية. ويكون للوحدات السياسية الفيدرالية نصيب من عائدات الضرائب والنشاط الاقتصادي والاستثماري الذي يتم على أراضيها حسب صيغة متفق عليها بالتفاوض (عيسى، 2018، ص. 3).

مفهوم الإرهاب في الصومال

عرف نظام مكافحة الإرهاب في الصومال في المادة الأولى الجريمة الإرهابية بأنها: أي من الجرائم التالية، عندما يتم ارتكابها لغرض الإرهاب:

- قتل أو إصابة خطيرة لشخص ما.
- التحريض على العنف أو إثارة الاضطرابات عن عمد؛ بهدف ترويع المجتمع، أو تعريض حريتهم، أو أمنهم للخطر، أو تدمير ممتلكاتهم.
- قيادة مجموعة إرهابية مسلحة أو غير مسلحة.
- شن هجوم مسلح على منشآت قوات الأمن، وإلحاق الضرر بها بغرض الإرهاب.

- اقتحام مرافق المنظمات الدولية، وإلحاق الضرر بالبعثات الدبلوماسية لأغراض إرهابية.
- استخدام الأسلحة والمتفجرات والمواد الكيميائية السامة، والبيولوجية والنووية وزراعة ألغام أو إطلاق الصواريخ، وأي شيء مماثل له القدرة على القتل، أو التسبب في إصابات خطيرة أو تدمير الممتلكات أو تخويف المجتمع.
- الإضرار بالمرافق العامة، أو الهيئات الحكومية، أو البنية التحتية، أو تعطيل جميع الخدمات الحكومية الأساسية، مثل: التعليم والصحة والمياه والدفاع المدني والاتصالات وأنظمة الكمبيوتر والطرق العامة والإنترنت والبنوك والمطارات والموانئ، بهدف زعزعة الأمن والاستقرار العام.
- تسليح وتمويل وتحفيز المجتمع؛ لخلق الفتنة والأزمات والحروب الأهلية.
- خطف أو حبس شخص، أو أكثر، أو ابتزاز المال، أو الإجراءات التي تؤدي إلى زعزعة أمن البلاد والتماسك الاجتماعي أو تشجيع الإرهاب.
- انتهاك لشخص في مطار، أو على متن طائرة أو سفينة، مما يؤدي إلى تعريض سلامة الركاب للخطر، أو سلامة المطار، أو الطائرة، أو السفينة، أو الممتلكات.

2. الدراسات السابقة

دراسة Abdirashid Mohamed (2021): بعنوان: دور الجيش في إجراءات مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة قوات الدفاع الصومالية.

تناولت هذه الدراسة دور الجيش الصومالي في مكافحة الإرهاب في المنطقة؛ وتحديد مدى فاعلية تدريب الجيش ودوره في مكافحة الإرهاب. وقد توصلت الدراسة إلى أن التدريب المقدم للضباط العسكريين لم يكن كافيًا لمواجهة التحديات الإرهابية؛ مما يستدعي إعادة النظر في مناهج التدريب لتزويد الجيش بالمهارات الضرورية.، كما توصلت إلى الحاجة إلى تحسين هذه الجوانب لتحقيق تقليل الضحايا وحماية المدنيين.

دراسة Ibrahim Bule Abdullahi (2021): بعنوان: دور الحوكمة في مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي: دراسة حالة كينيا والصومال.

هدفت إلى فحص التدابير والمنهجيات الحالية التي تستخدمها الدول في مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي، وتحليل نوع الحوكمة التي سادت في كينيا والصومال، وكيف فشل ذلك في مكافحة الإرهاب، وكذلك تم تحليل إستراتيجيات الحكم الفعالة في مكافحة الإرهاب في المنطقة. واستخدمت الدراسة نظرية الواقعية في العلاقات الدولية كأداة لشرح دور الحوكمة في مكافحة الإرهاب، وأفضل إستراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب. وقد توصلت الدراسة إلى أن النهج المركزي لم يكن فعّالًا وتجاهل دور الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ مما يستدعي تغيير الإستراتيجيات.

دراسة Mutiya Mutisya Kyule (2018) بعنوان: تقييم إستراتيجيات مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية إستراتيجيات مكافحة الإرهاب في كينيا وشرق إفريقيا، وتحليل استخدام الإستراتيجيات، مع التركيز على الدور الذي تؤديه الشرطة والاستخبارات. واستخدمت الدراسة استبانات ومناقشات ومقابلات لجمع البيانات، وقد توصلت إلى أن الردود الدولية والتعاون مهمان في مكافحة الإرهاب، وأن الاتحاد الإفريقي يؤدي دورًا حيويًّا في هذا السياق.

3. الحركات الإرهابية في الصومال

منذ انهيار مؤسسات الدولة في الصومال عام 1991م أصبحت البلاد بلا حكومة مركزية تحكمها، فلا يوجد جيش نظامي، يدافع عن الدولة أو جهاز شرطة لفرض القانون؛ ما أدى إلى انتشار الجريمة وأعمال النهب، كما لا يوجد مؤسسات اقتصادية لتنمية البلاد، أو مواجهة الفقر والمجاعة، وقد راح ضحية الحرب الأهلية خلال تلك الحقبة أكثر من 500 ألف شخص فضلًا عن أكثر من مليون لاجئ صومالي في الدول المجاورة وفي العالم كافة (المديني، 2012، ص. 156).

ومن الملاحظ أن خارطة التطرف في الصومال تشهد حالة من التنوع وتعدد التحالفات بين التنظيمات المتطرفة، وتتمتع مثلًا «حركة الشباب» بقوة تنظيمية بين مقاتليها، كما تسعى الحركة دائمًا إلى تغيير إستراتيجيتها القتالية، وتزايدت المخاوف من أن تصبح الصومال معقلًا جديدًا لتنظيم «داعش» بعد خسارة معظم معاقله في سوريا والعراق؛ وذلك من خلال تسلل مقاتلي تنظيم «داعش» وانضمامهم إلى مقاتلي «داعش» المتواجدين في الصومال (خريطة حواضن التطرف، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات https:// www.europarabct.com/?p=48400 بتاريخ (15\06\2019م)

حركة الشباب الإرهابية بالصومال

تعتبر حركة الشباب الصومالية من أكبر الحركات الإرهابية التي تكونت في البلاد، ولم يقتصر تأثيرها على الصومال وحدها، بل انتشر وتمدد ليشمل منطقة شرق إفريقيا والبحر الأحمر.

يرجع تاريخ تأسيس حركة الشباب المجاهدين إلى ما بعد عودة شباب الاتحاد الإسلامي إلى الصومال في أوائل التسعينيات بعد مشاركتهم في حرب أفغانستان، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تاريخ دقيق لتأسيس هذه الحركة فيمكن اعتبار الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر عام 2006 بمثابة نقطة تحول في تاريخ الحركة؛ حيث استغلت الجو العام في البلاد من خلال تقديم نفسها في صورة المقاوم للتدخل الأجنبي؛ مما مكنها من التمدد والانتشار وسط الشباب، وكذلك زيادة وتنويع مصادر تمويلها.

وتتباين التقديرات المتعلقة بالقدرات البشرية الخاصة بها، ففي عام 2008 قدر الاتحاد الإفريقي عدد عناصرها بنحو 2000 عنصر، وبحلول عام 2011 وصل العدد إلى 9500 (Williams, 2024)، وفي جانب التمويل والإيرادات السنوية الخاصة بها تشير إلى أنها تجني ما بين 100 إلى 150 مليون دولار سنويًا من التجارة غير المشروعة (Doxsee, Palmer& McCab,2024).

تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال

المعروف أيضًا بـ«داعش - الصومال»، هو فرع من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ينشط في المناطق الجبلية بشمال شرق الصومال، خاصة في ولاية بونتلاند. تأسس هذا الفرع في أكتوبر 2015 وبدأ التنظيم بأقل من 30 مسلحًا، لكنه تمكن من زيادة عدد أفراده إلى ما بين 100 و300 مقاتل. يتركز نشاط التنظيم في جبال غلاغالا بمنطقة بونتلاند، حيث استفاد من التضاريس الوعرة لتعزيز وجوده. وعلى الرغم من صغر حجمه مقارنة بحركة الشباب، فإنه نجح في تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية والاغتيالات، مما أثار قلقًا متزايدًا على المستويين المحلي والدولي.

ويعتمد التنظيم على أنشطة غير قانونية لتمويل عملياته، ومن ذلك تهريب الأسلحة والابتزاز، ففي نوفمبر 2022، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شبكة تهريب أسلحة تابعة لداعش في الصومال، تعمل بين اليمن والصومال، ولها علاقات مع مجموعات إرهابية أخرى مثل: تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وحركة الشباب.

4. سياسات جمهورية الصومال الفيدرالية في مكافحة الإرهاب

تأخذ سياسات مكافحة الإرهاب في جمهورية الصومال أبعادًا مختلفة، ويعود هذا إلى طبيعة التطورات التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى تزايد تدخلات القوى الخارجية في الشأن الصومالي، وتنامي وتعدد الجماعات الإرهابية في الصومال التي استغلت عوامل الضعف التي تعاني منه الدولة الصومالية، وفرضت سيطرتها على أنحاء واسعة من البلاد، وأثرت بشكل مباشر على الجوانب الفكرية لدى شباب الصومال.

ومع الأخذ في الاعتبار التقاطعات الكبيرة الدولية منها والمحلية في قضية الإرهاب، تم اعتماد سياسات مكافحة الإرهاب في جمهورية الصومال الفيدرالية، حيث اعتمد الرئيس الصومالي سياسة متعددة الأبعاد أعلن عنها بعد انتخابه في مايو 2022، للقضاء على حركة الشباب الإرهابية.

تضمنت هذه السياسات مهام عسكرية وأمنية واسعة للقوات الصومالية بمساندة بعثة الاتحاد الإفريقي في البلاد، بالإضافة إلى الميليشيات المدنية والمزارعين، وقد اعتمدت الحكومة الصومالية في تنفيذ هذه السياسة على دعم العشائر الصومالية، واستعانت بالميليشيات القبلية في وسط وجنوب الصومال، وسلمتها كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات.

ولم يقتصر الأمر على الجانب العسكري، وإنما استصحب الأبعاد الفكرية والدينية من خلال إعادة صياغة الخطاب الديني للحد من الفكر المتطرف، والتضييق الإعلامي على الحركات الإرهابية، خصوصًا من خلال مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي، وإنشاء قناة تلفزيونية جديدة لهذا الهدف، إضافة إلى تحجيم القدرات الاقتصادية للحركات التي تتمتع بتمويل ذاتي عبر العديد من المصادر المحلية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الفحم وفرض الضرائب على السكان في المناطق التي تسيطر عليها.

إلا أن هذه الجهود واجهت العديد من التحديات التي حدت من نجاحها وتنفيذها بشكل كامل، ومن أبرز هذه التحديات:

- **تنامي وتيرة النزاعات الانفصالية**

أدت النزاعات الانفصالية المستمرة إلى تعطيل الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب، ولعل نموذج انفصال أرض الصومال (صوماليلاند)، التي ظلت في حالة صراع ونزاع دائم مع السلطة المركزية حتى أعلنت الاستقلال من جانب واحد في 18 مايو 1991م، ومنذ ذلك التاريخ والأمور بين شد وجذب بين الطرفين، وتداخلت العديد من الدول الإقليمية في النزاع وعلى رأسها أثيوبيا التي وقعت مع أرض الصومال اتفاقًا مبدئيًا ينص على الاعتراف الرسمي من قبلها بدولة أرض الصومال مقابل السماح لأثيوبيا الدولة الحبيسة باستخدام سواحل البحر الأحمر التي تقع في أرض الصومال؛ وذلك في الأول من يناير 2024م. (إبراهيم، 2024، ص. 60).

- **ضعف القدرات العسكرية للجيش الصومالي**

تضم القوات الدفاعية في الصومال من الوحدات المكونة للقوات المسلحة الصومالية الوطنية (SNAF)، والقوات المكونة للشرطة الوطنية الصومالية، بالإضافة إلى العديد من المليشيات المحلية التي تقاتل جنبًا إلى جنب مع الجيش الصومالي والتي يطلق عليها (ماكاويزلي)، بالإضافة للقوات العاملة في إقليمي أرض الصومال وبورتلاند. حيث تعاني هذه القوات ضعف التسليح والتدريب، وقلة عدد الأفراد، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قرارًا برفع القيود على تسليم الأسلحة للحكومة الصومالية في ديسمبر 2023، فإن هذا القرار لم يغير كثيرًا من الوضع الخاص بتسلح الجيش (Michelle,2023).

- **الاعتماد المتزايد على المليشيات العشائرية**

تعتبر المليشيات العشائرية وما تقوم به من أدوار في الصومال عنصرًا أساسيًا في إعاقة عمليات مكافحة الإرهاب بالبلاد؛ حيث تتوافر لدى المليشيات التي لديها عمق في الاقتصاد السياسي للصومال ميول قوية للاستيلاء على السلطة في البلاد، كما تُستغل أحيانًا من قبل الجهات الخارجية لتنفيذ بعض الأجندة في البلاد؛ مما يقوض سيادة الدولة واستقلالها السياسي (إبراهيم، 2024، ص. 67).

وقد اتخذت الحكومة الصومالية العديد من الإجراءات والآليات لمكافحة الإرهاب بالبلاد، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **الجهود القانونية**

لمكافحة أي جريمة من الجرائم الإرهابية لابد أن يكون هناك بنية قانونية عقابية تحكمها، وأن يكون هناك جهة قضائية تطبق الجزاء على من يقوم بارتكابها، وهو ما تم في مكافحة جريمة الإرهاب في الصومال، فعلى الرغم من أن الدولة الصومالية تعتمد على القوانين الشرعية التي تستند أصولها إلى كتاب الله والسنة النبوية، فقد عملت على إصدار قانون خاص بمكافحة الجرائم الإرهابية، من خلال عدد من المراحل تتمثل في:

- **نظام مكافحة الإرهاب في الصومال**

تم إصدار القانون رقم07 L بتاريخ الخامس من شهر يناير لعام 2023، ويتألف من 7 مواد؛ تشمل المادة الأولى الاسم والهدف من القانون وبعض التعريفات الرئيسة، وتوضح المادة الثانية الجرائم والعقوبات، وتتناول المادتان من 4 - 3 أخذ واستلام وحجز أموال الإرهابيين، وتبين المادة 5 صلاحيات المحاكم القضائية، أما المادتان 7-6، فقد أوضحتا التعاون الدولي حول جرائم الإرهاب وتطبيق القانون.

- **الجرائم الإرهابية والعقوبات**

وفقًا لنظام مكافحة الإرهاب في الصومال، فإن المادة الخامسة تنص على أن: يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جرائم إرهابية ينتج عنها وفاة شخص أو أكثر، وكذلك يعاقب بالسجن المؤبد أو مدة لا تقل عن (15) سنة، كل من ارتكب جرائم إرهابية نتج عنها إصابة خطيرة، أو إعاقة أو تدمير ممتلكات، وأيضا يعاقب بالسجن المشدد أو مدة لا تقل عن (10) سنوات، كل من حاول أو خطط لعمل إرهابي (بأي شكل من الأشكال المستخدمة).

البنود المشار إليها في نظام مكافحة الإرهاب في الصومال توضح الإجراءات القانونية والعقوبات المفروضة على أفراد وكيانات تورطت في أنشطة إرهابية. وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المواد.

وحسب المادة السادسة من نظام مكافحة الإرهاب في الصومال، فإنها تنص على حكم الإعدام لمن ارتكب جرائم إرهابية خطيرة؛ مما يُظهر التشديد على معاقبة الجرائم الإرهابية الخطيرة بالإعدام، خاصة إذا نتجت عنها وفيات، والسجن المؤبد والسجن المشدد لمدد طويلة.

ووفقًا للمادة الثامنة من النظام العقوبات لاستخدام الأسلحة غير التقليدية: تظهر العقوبات القاسية مثل السجن المؤبد لمن استخدام وامتلك الأسلحة غير التقليدية مثل: الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.

ووفقًا للمادة التاسعة من النظام تفرض العقوبات على الأشخاص الذين يتلقون التدريبات الإرهابية والتدريبات على استخدام الأسلحة أو تقنيات الحرب لأغراض إرهابية.

وحسب المادة الثلاثين من نظام مكافحة الإرهاب في جمهورية الصومال الفيدرالية فإنها تنص على العفو من العقاب مع الشروط المحددة؛ مما يمنح الفرصة للانضمام للمجتمع بعد الانسحاب من النشاطات الإرهابية، ويشجع على التخلي عن الأفكار الإرهابية والاندماج في المجتمع.

- **صلاحية المحاكم القضائية**

بناءً على المادة الخامسة والثلاثين من نظام مكافحة الإرهاب في الصومال التي تنص على أن للمحكمة المختصة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بهذا القانون وهي محكمة مدنية تختص بمكافحة الإرهاب، لها صلاحية الملاحقة على جرائم الإرهاب المنصوص عليها في هذا القانون. ويتألف طاقم المحكمة من قضاة ومساعدين وضباط تم تدريبهم بشكل خاص على مكافحة الإرهاب، قبل إنشاء المحكمة المدنية لمكافحة الإرهاب، كما أن المحاكم العسكرية لها صلاحية المقاضاة في القضايا المتعلقة بالجرائم الإرهابية.

وحسب المادة السادسة والثلاثين من النظام التي تنص على أن المدعي هو الذي يجري الإجراءات المدنية الخاصة بجرائم الإرهاب والتحقيق فيها. ويتم تنفيذ هذه القضايا من قبل المدعين العامين والمحققين والمساعدين المدربين تدريبًا خاصًّا على مكافحة الإرهاب. قبل إنشاء النيابة الخاصة بقضايا الإرهاب. والنائب العام للقوات المسلحة لديه صلاحية المقاضاة والمحاكمة والتحقيق في قضايا الإرهاب.

- **التعاون الدولي حول جرائم الإرهاب**

وفقًا للمادة الحادية والخمسين من نظام مكافحة الإرهاب في الصومال فإنها تنص على أن تتعاون الحكومة الصومالية مع الدول الأخرى في تبادل المعلومات وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية العابرة للحدود؛ بهدف إلقاء القبض مؤقتًا على المشتبه فيهم لأسباب أمنية. وكذلك تداول الأموال والأصول المتعلقة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب وإعادة السجناء والتعاون الفني مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يكون الصومال طرفًا فيها بشأن تبادل المجرمين. ويتعاون القضاء الحكومي في الأمور المتعلقة بجرائم الإرهاب، ويكون له علاقات مع الولايات القضائية الأجنبية، وفقًا لأحكام هذا القانون.

ووفقًا للمادة الرابعة والخمسين من النظام التي تنص على طلب إجراءات الحماية المؤقتة، وتقول في حالة طلب بلد أجنبي من الصومال اتخاذ تدابير حماية مؤقتة، تأمر المحكمة المختصة بهذه التدابير وفقًا لقوانين البلد. أما إذا كان الطلب مكتوبًا بشكل علني، فتعلن المحكمة المختصة أنسب تدابير الحماية وفقًا لقانون جمهورية الصومال الفيدرالية. وفي حالة عدم وجود التدابير المطلوبة في قوانين الصومال، يمكن للمحكمة المختصة استبدالها بالتدابير المناسبة بموجب قوانين جمهورية الصومال الفيدرالية.

وحسب المادة الخامسة والخمسين من النظام التي تنص على طلب القبض على المتهم وتسليم المطلوبين من الدول الأجنبية في الجرائم المذكورة بهذا القانون أو تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بتلك الجرائم. تطبق الإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية التسليم المعمول بها بين الحكومة الطالبة وجمهورية الصومال الفيدرالية. (نظام مكافحة الإرهاب في الصومال، رقم 07، 2023 L م).

- **الجهود الأمنية**

- عملت جمهورية الصومال الفيدرالية على تطوير وتحديث كافة الأجهزة الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب.
- تعزيز التعاون وتوحيد القيادات برئاسة مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية بمختلف الأجهزة الأمنية وغير الأمنية لمكافحة الإرهاب والتصدي له.
- تم إصدار نظم وقوانين متعلقة بمكافحة الإرهاب وجرائمه.
- تعاملت جمهورية الصومال الفيدرالية بشكل حازم مع مرتكبي العمليات الإرهابية ومعاقبتهم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقًا لالتزامات الحكومة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية.
- وضعت الحكومة قيودًا مشددة على استيراد، أو بيع، أو حيازة، أو اقتناء الأسلحة والذخائر ومعداتها.
- الرقابة الصارمة على الشريط الحدودي لمنع التسلل أو التهريب للأسلحة والمتفجرات، خاصة أن معظم هذه الأسلحة تم ضبطها من خلال عناصر إرهابية دخلت إلى الدولة الفيدرالية الصومالية تسللًا من الدول المجاورة.
- فرضت الدولة الصومالية قيودًا مشددة على المواد الكيميائية التي تدخل في تركيب المتفجرات، ويحظر استيرادها إلا بعد دراسة وافية من قبل المختصين الكيميائيين لمعرفة مدى حاجتها.

- **الجهود الفكرية**

عملت الحكومة الصومالية على محاربة الخطاب الأيديولوجي والدعائي للحركات الإرهابية، إذ أجرت الحكومة الصومالية حوارًا مع القيادات الدينية الصومالية في محاولة لتصحيح تفسير هذه الحركات المغلوطة للإسلام، ومن ثم دحض السرديات المتطرفة، كذلك نجحت الحكومة الصومالية في تعطيل بعض المنصات الرقمية للحركات من خلال حجب أكثر من 25 موقعًا إلكترونيًّا تابعًا لها، ونحو 1000 حساب على موقع (فيس بوك) و500 حساب على (تيك توك). (النجار، 2024، ص. 5).

كذلك استضافت جمهورية الصومال المؤتمر العام لعلماء الصومال في 26 يناير2023م، شارك فيه أكثر من 300 عالم صومالي جاءوا من شتى أنحاء العالم. وهدف المؤتمر إلى إصدار فتوى موحدة ضد الفكر المتطرف، ودعم الجهود العسكرية والأمنية للحكومة، وتشكيل مظلة للعلماء توحدهم بمختلف مشاربهم الفكرية والمذهبية وتعزيز الفكر الديني المعتدل السليم. حيث سلط المؤتمر الضوء على عدة قضايا أبرزها موقف الدين الإسلامي من الأعمال الإجرامية لميليشيات الخوارج، بالإضافة إلى تصحيح المفهوم الخاطئ عن الدين الإسلامي، والحكم الإسلامي والدولة الحديثة، وتشكيل المجلس الأعلى لعلماء الصومال.

كما أعلنت الحكومة تشكيل لجنة وطنية لمحاربة الفكر المتطرف لتعبئة وتنظيم العمليات القتالية الجارية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والأمن والداخلية والصحة والمالية والاتصالات والأوقاف والشباب وقادة القوات المسلحة مع ضم كل من يراه رئيس الوزراء ضروريًّا في هذه اللجنة.

5. الخاتمة

من خلال ما سبق ولتفعيل آليات وسياسات مكافحة الإرهاب في الصومال بفاعلية، لا بد من اتباع نهج شامل يجمع بين تعزيز القوة العسكرية، والعمل على توفير الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والإصلاحات الاجتماعية، والتعاون الإقليمي، والدولي. وتتطلب هذه الجهود تنسيقًا مستدامًا لضمان القضاء على الإرهاب وتأمين مستقبل أكثر استقرارًا للبلاد.

النتائج

- تعددت الجهود الدولية والمحلية لمكافحة الإرهاب في الصومال، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بالعديد من المعوقات التي حدت من دورها في مكافحة الإرهاب بالبلاد
- تؤدي القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة الإرهاب دورًا رئيسًا في القضاء على الحركات الإرهابية في الصومال.
- إن عملية مواجهة الحركات الإرهابية في الصومال تتطلب جهودًا إضافية لمحاصرتهم محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، بحيث لا يجدوا ملجأ وملاذًا في دول العالم كله، وخاصة في دول الجوار.
- الحل العسكري وحده ليس كافيًا للتعامل مع الجماعات الإرهابية، بل من المهم أيضًا محاربتها إيديولوجيًّا واقتصاديًا لاقتلاع أفكارها المبنية على التطرف والانحراف.
- هناك حاجة لبناء الدعم والتعاون مع المجتمع المدني لمكافحة الإرهاب بشكل فعَّال، لأن السياسات التي تستهدف المجتمع تكون أكثر مصداقية عندما تقدمها جهات فاعلة غير حكومية بدلًا من موظفي الدولة.
- تحتاج الأجهزة الأمنية في البلاد والمعنية بمكافحة الإرهاب إلى الدعم والتدريب لتتمكن من إنجاز المهام المنوطة بها.

التوصيات

- العمل على صياغة إستراتيجية خاصة بمكافحة الإرهاب في جمهورية الصومال الفيدرالية بهدف القضاء عليه في أسرع وقت ممكن.
- السعي إلى تطوير أساليب مكافحة الإرهاب، بحيث تتواكب مع الحركات الإرهابية واستخدامها لتكتيكات جديدة ومختلفة لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.
- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب، وتفعيل أدوار المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الفكري في البلاد.
- تعزيز القدرات الأمنية وتحسين تدريب القوات الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية بفاعلية، ومن ذلك تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجهات المحلية والدولية.
- العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السلطة والثروة بين مناطق البلاد المختلفة لتقليل الجماعات المتطرفة وزيادة التماسك الاجتماعي؛ مما يسهم في تقليل الإرهاب.
- تعزيز المساعي الحكومية في مجالات التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات الإرهابية المشتركة من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنفيذ إستراتيجيات مشتركة.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس له أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلفان بأن البحث المنشور لم يتلقَّ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، محمود زكريا (2024)،الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصومال. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، جمهورية مصر العربية.

إمام ، شهرزاد (2014)، الفواعل العنيفة من غير الدول - دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية ،مجلة سياسات عربية، العدد 28، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، دولة قطر.

البدري، مروة. (2021). التفاوض وموقعه في إطار إستراتيجيات مكافحة الإرهاب: دراسة حالة للتفاوض الأمريكي مع طالبان. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 22 (4), 105-142. doi: 10.21608/jpsa.2021.199921

خريطة حواضن التطرف، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات بتاريخ 15\06\2019م. تاريخ الدخول 10\1\-2024م .https://www.europarabct.com/?p=48400

زكريا، جاسم. (2018)، المدخل إلى علم السياسة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

شافعي، ابتدون، تنظيم الدولة في الصومال بين الوهم والحقيقة. موقع الجزيرة للدراسات، بتاريخ 31\05\2016م تاريخ الدخول 5\7\2024م. https://studies.aljazeera.net/en/node/40

عبيدات، محمد، (2006)، منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

عيسى، عبد الرحمن. الفيدرالية في الصومال (الجدل القائم وجذور المشكلة). مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات. مقديشو. جمهورية الصومال الفيدرالية.

كمال الدين، التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي الإفريقي، على موقع مركز الجزيرة للدراسات، 4\02\ 2015م، تاريخ الدخول 15\08\2024م./https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/2

المالكي، عبد الحفيظ بن عبد الله. (2006). نحو بناء إستراتيجية وطنيه لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب. رسالة دكتوراه (غير منشورة) . قسم العلوم الشرطية، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المديني، توفيق. (2012). تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق. الجمهورية العربية السورية.

مطر، علاء محمد. (2018). مبادئ العلوم السياسية، جامعة الإسراء، فلسطين.

النجار، تقى عادل. (2024). تأثير حركة الشباب الصومالية على أمن البحر الأحمر، سلسلة أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

نظام مكافحة الإرهاب في الصومال. (2023)، رقم 07 L.

المراجع الأجنبية

Abdirashid Mohamed Hussein (2021). The Role of The Military in Counterterrorism Measures in Erasures in The Horn of Africa Region: A000; Case of Somalia Defense Forces. The Degree of Master ,Kenya, Nazarene University.

Doxsee, C, Palmer, A& McCab, R. (2024) Global Terrorism Threat Assessment 2024. CSIS. Available at: https://www.csis.org/analysis/global-terrorism-threat-assessment-2024.

Ibrahim Bule Abdullahi (2021). The Role of Governance in Countering Terrorism in Horn of Africa: A Case Study Kenya and Somalia. The Degree of Master, Kenya, Nairobi University.

Michelle Nichols, “UN Security Council lifts arms embargo on Somalia government”, Reuters, 1 Dec 2023, https://2u.pw/H1tw3z7

Mutiya Mutisya Kyule (2018). Assessment of Counter Terrorism Strategies in East Africa. The Degree of Master, Kenya, Nairobi University.

Willams, p.(2024). The Somali Nation al Army Versus al-Shabaab: A Net As sessment. CTC Sentinel, 17(4), 35-34. Available at: https://ctc.westpoint.edu/wp-content/uploads/2024/04/CTC-SENTINEL-042024_article-4.pdf